المحاضرة 1 : مقدمة إلى المالية العامة

1. **المالية العامة** هي دراسة كيفية إدارة الحكومات لمواردها المالية .وتشمل فهم كيفية جمع الإيرادات (مثل الضرائب)، وكيفية إنفاق هذه الأموال (على أشياء مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية)، وكيفية موازنة ميزانياتها.

2. مكونات المالية العامة

الإيرادات:

- **الضرائب :**ضرائب الدخل، ضرائب الشركات، ضرائب العقارات، ضرائب المبيعات، وضرائب الاستهلاك هي مصادر شائعة للإيرادات الحكومية.
- **الرسوم والمدفوعات :**يمكن للحكومات فرض رسوم مقابل الخدمات مثل التصاريح والتراخيص والمرافق العامة.
- **الاقتراض :**يمكن للحكومات إصدار سندات للاقتراض من المستثمرين.

الإنفاق:

- **السلع والخدمات العامة :**تنفق الحكومات على الخدمات الأساسية مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والدفاع.
- **التحويلات المالية :**توفر الحكومات مساعدات مالية للأفراد والأسر، مثل برامج الرعاية الاجتماعية وإعانات البطالة والضمان الاجتماعي.
- **خدمة الدين :**يجب على الحكومات دفع الفائدة على ديونها المستحقة.

الموازنة:

- **السياسة المالية :**تستخدم الحكومات السياسة المالية لإدارة موازناتها .ويتضمن ذلك تعديل الإنفاق والضرائب للتأثير على الاقتصاد.
- **العجز والموازنة الفائضة :**عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات، ينتج عن ذلك عجز في الميزانية .وعندما يتجاوز الإيرادات الإنفاق، ينتج عن ذلك فائض في الميزانية.

المالية العامة هي دراسة كيفية توليد الحكومات للإيرادات (أساسًا من خلال الضرائب) وإنفاق تلك الإيرادات لتوفير الخدمات والسلع العامة. إنه في الأساس الإدارة المالية للحكومة.

3. أهمية المالية العامة:

تخصيص الموارد: يلعب التمويل العام دورًا حاسمًا في تحديد كيفية تخصيص الموارد المحدودة داخل المجتمع. تحدد الحكومات الخدمات العامة (مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية) التي يجب إعطاؤها الأولوية ومقدار التمويل المخصص لكل منها.

الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الحكومات أدوات التمويل العام (مثل السياسة المالية) للتأثير على الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، خلال فترات الركود الاقتصادي، قد تزيد الحكومات من الإنفاق أو تخفض الضرائب لتحفيز النمو.

الرعاية الاجتماعية: برامج التمويل العام ضرورية لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المعرضين للخطر. ويشمل ذلك برامج مثل إعانات البطالة والمساعدات الغذائية والإسكان بأسعار معقولة.

السلع العامة: يتم توفير العديد من السلع والخدمات الأساسية، مثل الدفاع الوطني والبنية الأساسية العامة وحماية البيئة، عادةً من قبل الحكومات ويتم تمويلها من خلال الأموال العامة.

المساواة والإنصاف: يمكن تصميم سياسات التمويل العام لمعالجة التفاوتات وتعزيز العدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد أنظمة الضرائب التصاعدية في إعادة توزيع الثروة.

التنمية الاقتصادية: يمكن للاستثمارات الحكومية في مجالات مثل التعليم والبنية الأساسية والبحث أن تعزز النمو الاقتصادي والتنمية.

بشكل عام، تعد المالية العامة جانبًا أساسيًا من جوانب الحكم، حيث تؤثر على جودة حياة المواطنين والحالة العامة للاقتصاد.

4. الجهات الفاعلة الرئيسية في المالية العامة

الحكومة: وهذا يشمل مستويات مختلفة من الحكومة، مثل الحكومة الفيدرالية والولائية والمحلية. والحكومات مسؤولة عن إنشاء وتنفيذ سياسات المالية العامة، وجمع الضرائب، وإدارة النفقات العامة.

المواطنون: المواطنون هم المصدر الأساسي لإيرادات الحكومة من خلال الضرائب. كما يستفيدون من الخدمات والسلع العامة التي تقدمها الحكومة.

الشركات: تساهم الشركات في المالية العامة من خلال الضرائب على الشركات وتستفيد أيضًا من الخدمات الحكومية مثل البنية الأساسية والقوى العاملة الماهرة.

مجموعات المصالح: غالبًا ما تدافع مجموعات المصالح المختلفة، مثل النقابات العمالية، وجمعيات الصناعة، والمنظمات البيئية، عن سياسات مالية عامة محددة تتوافق مع مصالحها.

الموظفون العموميون: يلعب موظفو الحكومة، بما في ذلك جامعي الضرائب ومحللي الميزانية ومسؤولي الأشغال العامة، دورًا حاسمًا في تنفيذ سياسات المالية العامة وإدارة موارد الحكومة.

المؤسسات المالية: يمكن للبنوك وشركات الاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى أن تشارك في المالية العامة، وخاصة عندما تقترض الحكومات الأموال لتمويل أنشطتها.

المنظمات الدولية: يمكن للمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية تقديم المساعدة المالية والمشورة للحكومات بشأن مسائل المالية العامة.

تتفاعل هذه الجهات الفاعلة وتؤثر على سياسات المالية العامة بطرق مختلفة، مما يساهم في الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمجتمع.

5. المفاهيم الاقتصادية الأساسية ذات الصلة بالمالية العامة

تتشابك المالية العامة بشكل عميق مع مفاهيم اقتصادية مختلفة. وفيما يلي بعض المفاهيم الأساسية:

الندرة:

التعريف: التوفر المحدود للموارد مقارنة بالرغبات غير المحدودة.

الصلة: يجب على الحكومات اتخاذ خيارات حول كيفية تخصيص الموارد النادرة بين الخدمات والبرامج العامة المتنافسة.

تكلفة الفرصة:

التعريف: قيمة البديل الأفضل التالي الذي يتم التخلي عنه عند اتخاذ الاختيار.

الصلة: تواجه الحكومات مقايضات عند اتخاذ قرار بشأن كيفية إنفاق الأموال العامة. على سبيل المثال، قد يعني زيادة الإنفاق على التعليم خفض الإنفاق على الرعاية الصحية.

السلع العامة:

التعريف: السلع أو الخدمات التي لا يمكن استبعادها (لا يمكن منعها من الاستفادة من أي شخص) وغير تنافسية (استهلاك شخص واحد لا يقلل من استهلاك شخص آخر).

الصلة: غالبًا ما تهتم المالية العامة بتوفير السلع العامة، مثل الدفاع الوطني والبنية الأساسية العامة وحماية البيئة.

فشل السوق:

التعريف: موقف حيث لا يمكن للسوق وحدها تخصيص الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى نتيجة دون المستوى الأمثل.

الصلة: غالبًا ما تتدخل الحكومات لمعالجة إخفاقات السوق، مثل العوامل الخارجية (العواقب غير المقصودة للنشاط الاقتصادي) أو الاحتكارات.

العوامل الخارجية:

التعريف: العواقب غير المقصودة للنشاط الاقتصادي التي تؤثر على أطراف ثالثة.

الصلة: قد تستخدم الحكومات أدوات المالية العامة لتصحيح العوامل الخارجية السلبية (مثل التلوث) أو تشجيع العوامل الخارجية الإيجابية (مثل التعليم).

مثال: بناء مدرسة

تخيل أن حكومة تريد بناء مدرسة جديدة .لتمويل هذا المشروع، قد:

- **زيادة الضرائب :**زيادة ضرائب العقارات أو ضرائب المبيعات لزيادة الإيرادات.
- **الاقتراض :**إصدار سندات لجمع الأموال من المستثمرين.
- **خفض الإنفاق :**تقليل الإنفاق في مجالات أخرى، مثل الدفاع أو البرامج غير الضرورية.

بمجرد بناء المدرسة، ستحتاج الحكومة إلى صيانتها ودفع رواتب المعلمين .وهذا يتطلب إنفاقًا عامًا مستمرًا.

أسئلة مراجعة المحاضرة

- كيف يؤثر مفهوم الندرة على القرارات المتعلقة بأولويات الإنفاق الحكومي؟ على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة لديها موارد محدودة، فكيف ينبغي لها أن تقرر ما إذا كانت ستستثمر في التعليم أو البنية الأساسية؟
- ما هي التكلفة البديلة لزيادة الإنفاق الحكومي على الدفاع؟ كيف قد يؤثر هذا على الخدمات العامة الأخرى؟
- اشرح كيف يبرر مفهوم السلع العامة تدخل الحكومة في الاقتصاد. هل يمكنك التفكير في سلعة عامة لا تقدمها الحكومة حاليًا؟
- كيف يؤثر المواطنون والشركات ومجموعات المصالح على قرارات المالية العامة؟ هل يمكنك تقديم أمثلة لكيفية دفاع هذه الجهات الفاعلة عن سياسات محددة؟

أمثلة على إجابات أسئلة مراجعة الدرس

الندرة: "عندما تواجه الحكومات موارد محدودة، يتعين عليها اتخاذ خيارات بشأن أماكن تخصيص الإنفاق. على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة ترغب في الاستثمار في كل من التعليم والبنية الأساسية، فقد تحتاج إلى إعطاء الأولوية لأحدهما على الآخر أو إيجاد طرق لخفض الإنفاق في مجالات أخرى".

التكلفة البديلة: "زيادة الإنفاق الحكومي على الدفاع يعني أن الأموال المتاحة للخدمات العامة الأخرى، مثل التعليم أو الرعاية الصحية، ستكون أقل. هذه هي التكلفة البديلة للإنفاق الدفاعي".

السلع العامة: "السلع العامة ضرورية لرفاهية المجتمع، ولكن غالبًا ما لا يتم توفيرها بكفاءة من قبل السوق. على سبيل المثال، الدفاع الوطني هو سلعة عامة يصعب استبعاد أي شخص من الاستفادة منها. لذلك يجب على الحكومات توفير هذه السلع من خلال التمويل العام".

فشل السوق: "يمكن أن تؤدي حالات فشل السوق، مثل الاحتكارات أو العوامل الخارجية، إلى تخصيص غير فعال للموارد. يمكن للحكومات التدخل لمعالجة حالات فشل السوق هذه من خلال سياسات التمويل العام، مثل التنظيم أو الضرائب".

الجهات الفاعلة الرئيسية: "يلعب المواطنون والشركات ومجموعات المصالح أدوارًا مهمة في تشكيل قرارات المالية العامة. على سبيل المثال، يصوت المواطنون للمسؤولين المنتخبين الذين يتخذون القرارات بشأن الإنفاق العام، وتساهم الشركات في عائدات الضرائب وقد تدافع عن سياسات محددة، وتضغط مجموعات المصالح من أجل سياسات تعود بالنفع على أعضائها."

التفاوت في الدخل: "يتطلب معالجة التفاوت في الدخل مجموعة من السياسات، بما في ذلك الضرائب التصاعدية، وشبكات الأمان الاجتماعي، والاستثمارات في التعليم والتدريب المهني. ويتعين على الحكومات أن تدرس بعناية المقايضات التي تنطوي عليها هذه السياسات وأن تسعى جاهدة إلى خلق مجتمع أكثر إنصافًا".